مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة: المجلد (09)، العدد (01) / 2024
PISSN : 2572-0198 / EISSN : 2676-1572

استدامة التوازن المالي لقطاع الضمان الاجتماعي الجزائري في ظل المخاطر المهنية الجديدة - حالة المخاطر النفسية الاجتماعية

Sustainability of the Algerian social security sector's financial balance in light of the new professional risks - a case of psychosocial risks

محمد الأمين معوش[1]
[1] جامعة فرحات عباس سطيف1 (الجزائر)

تاريخ الاستلام: 03-01-2022 **تاريخ القبول**: 01-03-2024 **تاريخ النشر**: 31-03-2024

ملخص: إن استدامة التوازن المالي لقطاع الضمان الاجتماعي الجزائري بهدف تغطية المخاطر الاجتماعية والأمراض المهنية الجديدة، يقتضي من جهة إعادة النظر في قائمة المخاطر والأمراض المهنية المضمونة اجتماعيا، ومن جهة أخرى تطوير التكامل المؤسساتي المؤدي إلى توازن المصالح بين المستخدمين والمنخرطين، وبين صناديق الضمان الاجتماعي نفسها والأطراف ذات المصلحة.

هذا ما تم استعراضه في هذا البحث من خلال التطرق إلى الإطار المفاهيمي للمخاطر النفسية الاجتماعية كأحد المخاطر المهنية الاجتماعية الجديدة، وإشكالية قياسها ومدى إمكانية التأمين عليها بموجب نظرية الخطر والتأمين، واستعراض مشكلة التوازن المالي لصناديق الضمان الاجتماعي الناجمة عن التكلفة الاقتصادية لهذا النوع من المخاطر المهنية.

لنتوصل في الأخير إلى مقترح مؤسساتي متكامل لتغطية المخاطر النفسية الاجتماعية وآليات ادراجها ضمن قائمة المخاطر والأمراض المهنية المضمونة من قبل التأمينات الاجتماعية في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: الضمان الاجتماعي؛ التوازن المالي؛ المخاطر المهنية؛ المخاطر النفسية الاجتماعية؛ التأمين

تصنيف JEL: G22؛ G23؛ J28

Abstract: *The sustainability of the financial balance of the Algerian social security sector for the purpose of covering social risks and new professional diseases requires, on the one hand, a review of the professional risks and diseases list socially guaranteed, and on the other hand, the development of institutional integration leading to a balance of interests between users and participants, and between social security funds themselves and stakeholders.*

This is what has been approched in this research by addressing the conceptual framework of psychosocial risks as one of the new social professional risks, the problem of measuring them and the extent to which they can be insured under risk and insurance theory, and reviewing the problem of the financial balance of social security funds resulting from the economic cost of this type of risk.

Finally, let us come up with an integrated institutional proposal to cover psychosocial risks and the mechanisms for their inclusion in the list of professional risks and diseases guaranteed by social security in Algeria.

Keywords: *social security; financial balance; professional risks; psychosocial risks; insurance*
Jel Classification Codes: *G22; G23; J28*

المؤلف المرسل: محمد الأمين معوش، maouche.medelamine@gmail.com

1. مقدمة

شهدت منظومة الضمان الاجتماعي الجزائرية منذ توطينها بعد مرحلة الاستعمار الفرنسي جملة من الإصلاحات المتعاقبة خاصة من الناحية الهيكلية والتشريعية، ولعل من أهم هذه الإصلاحات تلك التي عرفتها سنة 1983 وما حملته في طياتها من قوانين اعتبرت بمثابة أول تشريع جزائري في مجال الضمان الاجتماعي، قصد الرقي بنوعية الخدمات التأمينية الاجتماعية المقدمة لجمهور المنتسبين.

ولكن بالرغم من المساهمات الإيجابية لهذه الإصلاحات والتي تجلت معالمها في استحداث بعض الأنظمة، كنظام الدفع من قبل الغير ونظام البطاقة الالكترونية " الشفاء" وتنويع المصادر التمويلية، إلا أنها قد غيبت نقطة جوهرية ألا وهي تحيين قائمة المخاطر المضمونة اجتماعيا ومراجعة التغطيات التأمينية المتاحة لها، خاصة مع توسع بيئة المال والأعمال وكبر المشاريع الاقتصادية، وما رافقها من مخاطر جديدة ومتجددة تمس الطبقة العاملة بالدرجة الأولى، ونخص بذكر هنا تلك المخاطر المتعلقة بالجانب النفسي الاجتماعي للعامل، طبعا في ظل التغيرات الحاصلة على ظروف العمل في الآونة الأخيرة، من تعقيدات وتمديد لساعات العمل، وإرهاق نفسي وجسدي متعدد الصور، سواء على مستوى المحيط الداخلي للعمل أو خارجه، الأمر الذي تولد عنه حالات تحايل وغش قصد الاستفادة من عطل مرضية مفتعلة، ترتب عنها تكلفة اقتصادية إضافية دون مقابل حقيقي لصناديق الضمان الاجتماعي، بسبب عدم إدراج الخطر النفسي الاجتماعي ضمن جملة المخاطر المهنية المضمونة اجتماعيا، وعدم قياسه وإحصاء حالاته المتكررة والمتزايدة في الوسط العمالي، وضبط ظاهرته وفق أسس علمية دقيقة، وبأساليب رياضية وتقنيات اكتوارية تمكن من التأمين عليه.

الإشكالية:

إن مسألة استثناء المخاطر النفسية الاجتماعية من باب مخاطر حوادث العمل والأمراض المهنية التي تضمنها القانون رقم 83-13، قد يتولد عنه بعض التصرفات الغير القانونية من قبل العمال المنتسبين إلى صناديق الضمان الاجتماعي، تتحمل هذه الأخيرة عواقبها من ناحية تشغيلية ومالية، وعليه وقصد الإحاطة بجوانب هذا الموضوع تمحورت إشكالية هذا البحث حول السؤال التالي:

كيف يؤثر استثناء المخاطر النفسية الاجتماعية من جملة المخاطر المهنية المضمونة اجتماعيا على التوازن المالي لقطاع الضمان الاجتماعي واستدامته في الجزائر؟

فرضية البحث:

يقوم هذا البحث على الفرضية الأساسية التالية:

يكمن أثر استثناء الخطر النفسي الاجتماعي من جملة المخاطر المهنية المضمونة اجتماعيا في الجزائر في زيادة العبء المالي لمقدار وتكرار عدد مرات الأداءات العينية والنقدية المدفوعة دون مقابل كافي من الاشتراكات اللازمة لتغطية هذا الخطر، ما يجعل صناديق قطاع الضمان الاجتماعي في حالة لا توازن مالي نتيجة معدل الكارثية المتزايد.

أهداف البحث:

نصبو من خلال هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نذكر منها:

- إبراز الإطار المفاهيمي للمخاطر النفسية الاجتماعية ودرجة ارتباطها بالمخاطر المهنية التي تصيب العامل؛
- الوقوف على طبيعة الخطر النفسي الاجتماعي وتحديد إمكانية التأمين عليه في ظل متطلبات نظرية الخطر والتأمين؛
- قياس الأثر المالي للخطر النفسي الاجتماعي على استدامة التوازن المالي لمنظومة الضمان الاجتماعي في الجزائر؛
- وضع استراتيجية شاملة ورؤية واضحة المعالم للمخاطر النفسية الاجتماعية في المحيط المؤسساتي، فضلا عن ادراجها ضمن قائمة المخاطر المضمونة اجتماعيا في الجزائر.

الدراسات السابقة:

يستند هذا البحث في بنائه والربط بين متغيراته على الدراسات السابقة التالية:

Samir kernani, Risque psychosociaux & démocratie organisationnelle : un observatoire pour l'Algérie, gestion et management, conservatoire national des arts et métiers- CNAM, 2016, France.

تناولت هذه الدراسة مشكلة المخاطر النفسية الاجتماعية والديمقراطية التنظيمية على مستوى سوق الشغل والبيئة المهنية في الجزائر، وذلك من خلال استعراض الإطار النظري للمخاطر النفسية الاجتماعية وتطورها التاريخي على المستوى الأوروبي وبالأخص فرنسا، نظرا لحالات الانتحار ومحاولات الانتحار التي عرفتها مؤسسة "**France télécom**"، أين توصل الباحث إلى جملة من النتائج أهما أن من عوامل تفاقم الخطر النفسي الاجتماعي: اختلال التوازنات التنظيمية داخل المؤسسة وغياب الديمقراطية التشاركية داخل المنظمة، بالإضافة إلى افتقاد هذا المفهوم من المخاطر لدى البيئة المهنية في الجزائر وغياب أي متابعة رسمية أو إحصائيات دقيقة عن تزايد الظاهرة.

مصطفى عومرية، بن عبو الجيلالي، إدارة المخاطر النفسية والاجتماعية في المؤسسة الجزائرية دراسة حالة العاملين بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بمعسكر، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، جامعة الجزائر3، المجلد 06، العدد 02، 2017

عالجت هذه الدراسة قضية المشاكل النفسية والاجتماعية في المؤسسة الجزائرية، وذلك من خلال اعتماد بعض النماذج في هذا السياق ومعرفة مدى تبني المؤسسة الجزائرية لسياسات إدارة هذا النوع من المخاطر، لتتوصل الدراسة في الأخير إلى جملة من النتائج أهما تجاهل هذا النوع من المخاطر على مستوى المؤسسة الجزائرية، وافتقار التشريعات التنظيمية المعمول بها في مجال الشغل على نصوص تقر بخطورة هذه المخاطر وبتصنيفها ضمن المخاطر الصحية والمهنية الواجب التأمين عليها.

هيكل البحث:

قصد الإجابة على إشكالية البحث تضمن هذا الأخير ثلاث محاور أساسية كالاتي:

- المحور الأول: المخاطر النفسية الاجتماعية وإمكانية التأمين عليها
- المحور الثاني: المخاطر النفسية الاجتماعية وأثرها المالي على منظومة الضمان الاجتماعي
- المحور الثالث: استراتيجية ضمان المخاطر النفسية الاجتماعية في الجزائر

2. المخاطر النفسية الاجتماعية وإمكانية التأمين عليها

1.2. تعريف المخاطر النفسية الاجتماعية:

تعددت التعاريف التي تناولت مفهوم المخاطر النفسية الاجتماعية بتعدد التخصصات والعلوم التي اهتمت بدراستها، فهناك من عرفها على أنها كل ما يحدث اضطرابا نفسيا أو جسديا أو عقليا، مما يخلق لنا عدم القدرة على القيام بأعمالنا وواجباتنا على الوجه الأكمل (عومرية و بن عبو، 2017، صفحة 803)، في حين عرفها البعض الأخر على أنها تلك المخاطر الناتجة عن العوامل التنظيمية والعلائقية، والتي يمكن لها أن تتفاعل مع الوظيفة العقلية، وهي مخاطر تهدد الصحة العقلية، الجسمية والاجتماعية للعامل (أوبراهم و بوظريفة ، 2020، صفحة 210)، بحيث تتمثل هذه المخاطر في العنف، الضغط النفسي، اللاتحضر في بيئة العمل، التحرش الجنسي والمعنوي، التميز في المعاملة...الخ، وتتميز بوجود آجال وفاصل زمني بين العامل الضاغط وظهور الأعراض (Chakor, 2013, p. 65)، وبحسب الوكالة الأوروبية للسلامة والصحة في العمل(EU-OSHA, 2021) فالمخاطر النفسية الاجتماعية من أكثر المخاطر شدة وتأثير على الحياة المهنية للأفراد العاملين، كما أنها من أكثر المخاطر صعوبة في التحكم مقارنة بالمخاطر المهنية الأخرى كونها تؤثر على صحة العمال

وتتعدها إلى مردودية وإنتاجية المؤسسة، الأمر الذي يجعلنا نتساءل عن مدى إمكانية التأمين عليها في ظل صعوبة قياسها والتحكم فيها وهذا من خلال ما تمليه علينا نظرية الخطر والتأمين.

2.2. إمكانية التأمين على المخاطر النفسية الاجتماعية:

يعتبر عنصر الخطر الدافع الأساسي لقيام فكرة التأمين، فإذا كان الخطر في مفهومه العام هو كل ما يهدد الانسان من وقوع أحداث ضارة به، فإن مفهوم الخطر القابل للتأمين قد تعددت تعاريفه وتباينت، فهناك من يراه فرصة أو إمكانية للخسارة، وهناك من يراه انحراف للنتائج الفعلية عن المتوقعة، ولكن الغالب على كل هذه الآراء والاتجاهات هو تعريف الخطر القابل للتأمين على أنه حالة من عدم التأكد أو الشك أو الخوف من تحقق ظاهرة معينة أو موقف معين (أبو بكر و السيفو، 2009، صفحة 32)، وحالة عدم التأكد هنا قد تستخدم للدلالة على حالة عدم التأكد الشخصي، والذي مرجعه عوامل نفسية وافتقار الفرد للمعلومات الكافية عن نتائج حدث ما، وحتى يتضح لنا معنى الخطر القابل للتأمين بدقة فهناك بعض الشروط والخصائص الواجب توفرها في الخطر محل التأمين، نذكر منها (إرتيمه و عكور، 2010، الصفحات 101-104):

- أن يكون الخطر احتمالي الوقوع بمعنى تحققه وجب أن يكون أمرا غير مؤكد ولا مستحيل؛
- وجوب توافر عدد كبير جدا من الوحدات المعرضة للخطر (الكثرة العددية)؛
- أن يكون له الطابع العرضي للخسارة بمعنى أن يكون الفعل احتمالي لا إرادي متعمد وخارج نطاق تحكم الفرد؛
- أن يكون الخطر قابلا للقياس بمعنى إمكانية تحديد قيمة الخسائر المتوقعة نتيجة وقوع هذا الخطر.

وبالوقوف على الشرط الأخير قابلية القياس وتطبيقها على حالة المخاطر النفسية الاجتماعية، من باب قياس عواقب تحقق هذه المخاطر وأثرها على الشق النفسي للعامل والاقتصادي للمؤسسة والاجتماعي لهما الإثنين، نجد أنفسنا في حاجة إلى التفرقة بين المخاطر الاقتصادية وغير الاقتصادية (أحمد و عبد الحميد، 2003، الصفحات 17-22): فالمجموعة الأولى هي تلك الأخطار التي يترتب على تحققها خسارة مالية، مثل مخاطر الاستغلال وتعطل سيرورة الإنتاج...إلخ، فمثل هذه الأخطار الاقتصادية هي محل اهتمام المنشغلين بالنواحي المالية وهي التي يهتم بها دارسو الخطر والتأمين نظرا لتمكنهم من قياسها، في حين المجموعة الثانية أي المخاطر غير الاقتصادية أو المعنوية فهي تلك الأخطار التي ينصب تأثيرها على الحالة النفسية للشخص وتتعداها إلى التأثير على النواحي الاقتصادية، وهذه المجموعة من الأخطار يختص بدراستها مختلف العلوم لا سيما العلوم الاقتصادية، مثل المخاطر النفسية الاجتماعية موضوع دراستنا، فهذا النوع من الأخطار لا يمكن قياسها بدقة إلا إذا وجدت مقاييس كتلك الموجودة في علم الاقتصاد، خاصة مختلف الاحصائيات المتعلقة بشدة تكرار ومعلمات ظاهرة الخطر النفسي الاجتماعي في بيئة العمل.

3. المخاطر النفسية الاجتماعية وأثرها المالي على منظومة الضمان الاجتماعي

1.3 المخاطر النفسية الاجتماعية أرقام وإحصائيات:

قبل البدء في قياس أثر المخاطر النفسية الاجتماعية على منظومة الضمان الاجتماعي في الجزائر، فإنه من الضروري الوقوف على تطور معدلات هذه المخاطر على الصعيد الدولي والوطني، حيث بالرجوع إلى خمسينيات القرن الماضي نجد أن أول من اهتم بالبحث في هذه المخاطر كان الأطباء، وبالتحديد السويديين " **Bertil Gardell** " و" **Töres Théorell** "، في حين أن اعتماد مصطلح المخاطر النفسية الاجتماعية ضمن أوساط المحيط الاقتصادي الفرنسي، ولاحقا مراكز البحث العلمية والأكاديمية الفرنسية كان مع بداية الألفية

الثانية من هذا القرن (lerouge, 2014, p. 5)، وذلك عقب صدور أول تنظيم تشريعي في 8 أكتوبر2004 في إطار الاتفاقية الأوروبية المتعلقة بضغوطات العمل، أما بخصوص تطور المخاطر النفسية الاجتماعية في الأوساط المهنية بفرنسا، فيمكن استعراض بعض النسب والمؤشرات الإحصائية وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (1): معدلات التعرض للمخاطر النفسية الاجتماعية بحسب قطاع العمل

	FPE	FPH	FPT	Privé
Intensité et complexité du travail élevée	-0,02	0,31	-0,28	0,01
Faible autonomie et marges de manœuvre	-0,25	0,05	0,02	0,12
Faible soutien social	-0,01	0,11	-0,01	-0,03
Fortes exigences émotionnelles	0,33	0,72	-0,01	-0,27
Forts conflits de valeur	0,03	0,24	-0,11	-0,02
Forte insécurité de la situation de travail	-0,06	0,19	-0,03	-0,05
Fortes contraintes physiques et environnementales	-0,36	0,35	-0,05	0,02

Source : ((Dares), 2016)

باعتبار أن متوسط معدل التعرض للخطر حدد عند مستوى 0 ومعيار الانحراف حدد بالواحد الصحيح 1 وأن القيم الموجبة تعبر عن دلالة إحصائية على شدة الخطر، فنلاحظ أن العاملين في **قطاع الوظيف العمومي الاستشفائي FPH** أكثر تعرضا للمخاطر النفسية الاجتماعية خاصة ما ارتبط منها بكثافة وتعقيدات العمل بمعدل **+0.31** وانعدام الحماية في محيط العمل بمعدل +0.19 إضافة إلى قوة القيود المادية والبيئية ذات الصلة بالعمل بمعدل **+0.35**، وعلى العموم فإن كل قطاعات العمل سواء العمومي والخاص كانت عرضة للمخاطر النفسية الاجتماعية ولو بشدة متفاوتة يمكن تبيانها بوضوح من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (1) توزيع درجات شدة التعرض للمخاطر النفسية الاجتماعية بحسب قطاع العمل

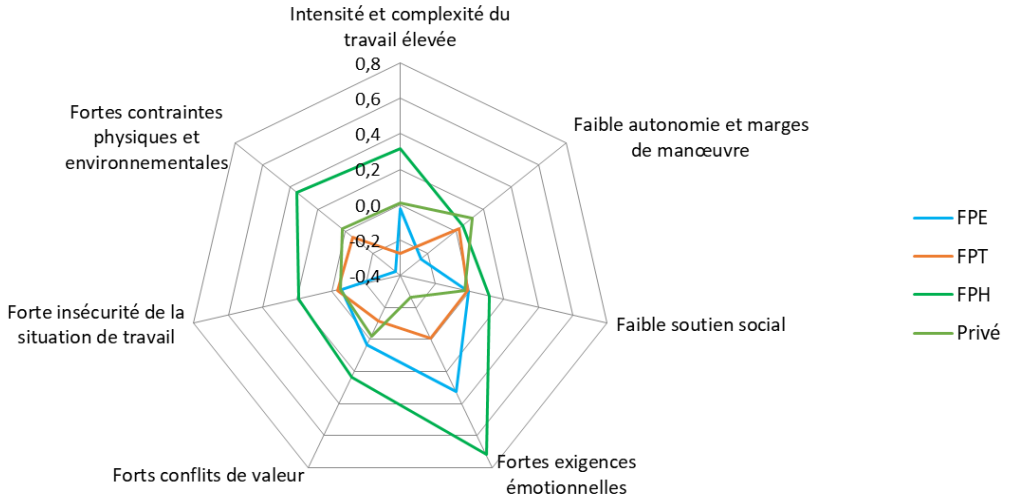

Source : ((Dares), 2016)

وبخصوص عدد المخاطر النفسية الاجتماعية المصرح بها بحسب عدد العمال وبحسب مختلف قطاعات العمل بفرنسا فيمكن توضيحها من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (2) عدد المخاطر النفسية الاجتماعية المصرح بها بحسب قطاع العمل

	Nombre de risques déclarés par l'employeur			
	Aucun risque	1 à 2 risques	De 3 à 4	5 risques et plus
FPE hors enseignement	18	24,7	33,6	23,7
FPE enseignement	30,6	28,4	25,1	15,9
FPH	24,9	14,9	21,9	38,3
FPT	29,2	26,9	24,1	19,9
Ensemble FP	26,8	23,67	24,96	24,56
Secteur marchand et associatif	52,42	28,32	13,75	5,51
Ensemble	46,18	27,19	16,48	10,16

Source : ((Dares), 2016)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن عدد المخاطر النفسية الاجتماعية المصرح بها قد توزع سلم قياس تكرارها بين 0 خطر وفوق 5 مخاطر مصرح بها، حيث كان للعاملين في الوظيف العمومي الاستشفائي النصيب الأكبر في معدل عدد المخاطر المصرح بها بنسبة 38.3% مقارنة بمنتسبي القطاعات الأخرى، أي ما يمثل تصريح بأكثر من 5 حالات للمخاطر النفسية الاجتماعية، هذا ما يفسر الوتيرة المتزايدة لهذا النوع من المخاطر في الوسط المهني خاصة لدى بعض القطاعات الحساسة كالصحة، التعليم،...الخ، وهنا نتساءل عن التكلفة الاقتصادية للخطر النفسي الاجتماعي وتبعاته على مستوى الفرد، المؤسسة المستخدمة، وكذلك هيئات الضمان الاجتماعي باعتبارها الطرف الأول المعني بتقديم التغطيات التأمينية للمتضررين من المنتسبين، خاصة في الدول ذات الطابع الاجتماعي كالجزائر، والتي للأسف لم نجد أي أرقام أو إحصائيات لظاهرة الخطر النفسي الاجتماعي ما عدا تلك المخاطر ذات الصلة بحوادث العمل والأمراض المهنية، والتي سنستعرض تطور قيمة الأداءات المدفوعة عنها من قبل قطاع الضمان الجزائري من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (3): تطور الأداءات المدفوعة عن حوادث العمل AT والأمراض المهنية MP في الجزائر للفترة 2007-2017

السنوات	الأداءات المدفوعة (دج)
2007	11 716 127
2008	12 711 481
2009	13 528 095
2010	14 983 157
2011	17 367 672
2012	19 394 887
2013	21 853 682
2014	24 457 806
2015	25 625 569
2016	27 257 848
2017	26 839 923

Source : (Office National des Statistiques, 2017).

الملاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة الأداءات (**Prestations**) المدفوعة من قبل هيئات الضمان الاجتماعي في إطار التعويض عن حوادث العمل (**AT**) والأمراض المهنية (**MP**) في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2007 و2017 في تزايد مستمر من سنة إلى أخرى، حيث قدر متوسط الزيادة السنوي بحوالي 7**%** وبقيمة متوسطة في حدود 19612386000دج، حيث أخذ منحى وتيرة النمو اتجاه متصاعد طيلة فترة الدراسة وهذا ما يظهر جليا من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (2): منحنى تطور الأداءات المدفوعة عن AT وMP للفترة 2007–2017

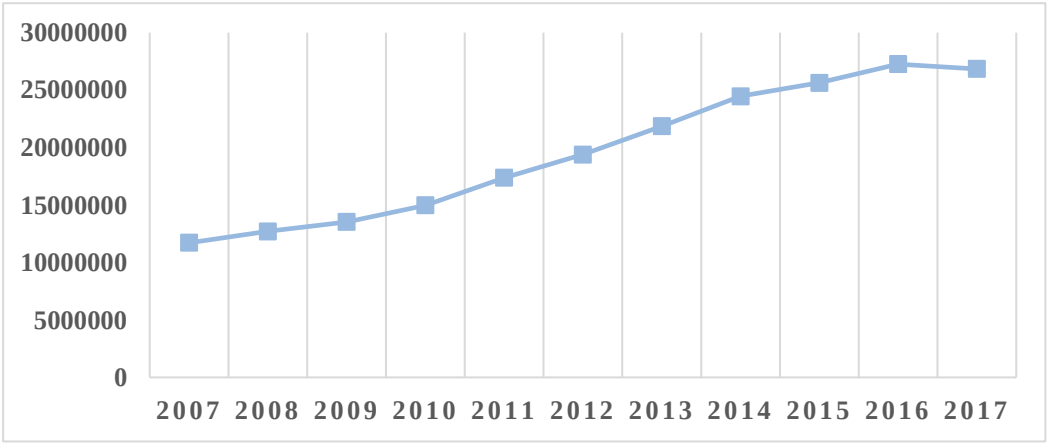

المصدر: بناء على معطيات الجدول رقم (3).

إن هذا النمو المتزايد في حجم الأداءات المدفوعة في إطار التعويض عن حوادث العمل والأمراض المهنية، تفسيره الظاهري هو تزايد عدد الحوادث المصرح بها في هذا الإطار، لكن في ظل تزايد ظاهرة الخطر النفسي الاجتماعي على الصعيد العالمي وبالأخص فرنسا والتي هي ليست بالبعيدة عنا من ناحية الوضع المهني والتشريعات المرتبطة به، خاصة في مجال الضمان والحماية الاجتماعية، نجد أنفسنا أمام احتمالية أن البعض من حالات حوادث العمل والأمراض المهنية المصرح بها في الجزائر قد يكون مصدرها الأساسي هو المخاطر النفسية الاجتماعية، وفي ظل استثناء هذه الأخيرة من ضمن قائمة المخاطر المضمونة قد ينعكس ذلك سلبا على الوضعية المالية لمنظومة الضمان الاجتماعي في الجزائر.

2.3 قياس الأثر المالي للمخاطر النفسية الاجتماعية على منظومة الضمان الاجتماعي في الجزائر:

المعلوم أن منظومة الضمان الاجتماعي في الجزائر تعتمد في تمويلها على مصدرين رئيسيين وهما الاشتراكات والضرائب، بحيث تعد الاشتراكات أهم وأكبر مصدر للأموال بالنسبة لصناديق الضمان الاجتماعي، حيث يبلغ معدل الاشتراك بالنسبة لفئة العمال الأجراء 34.5**%** من قيمة الأجر الخاضع للاشتراك قانونا، أما بالنسبة للعمال غير أجراء فإن معدل الاشتراك الإجمالي هو 15**%** محسوب على أساس الدخل غير خاضع للضريبة أو على أساس رقم الأعمال، وفي بعض الحالات على أساس الحد الأدنى للأجر السنوي، حيث تقسم هذه النسبة مناصفة بين التأمينات الاجتماعية والتقاعد (تهتان ومزيود, 2014, ص 259)، في حين توزع نسبة الاشتراك في الضمان الاجتماعي للعمال الأجراء وفق الجدول الموالي:

الجدول رقم (4): توزيع نسبة الاشتراك لصندوق الضمان الاجتماعي للعمال الأجراء

الفروع	أرباب العمل	العمال	الخدمات الاجتماعية	المجموع
التأمينات الاجتماعية	12.50%	1.50%	/	14%
حوادث العمل والأمراض المهنية	1.25%	/	/	1.25%
التقاعد	10%	6.75%	0.50%	17.25%
التقاعد المسبق	0.25%	0.25%	/	0.50%
التأمين عن البطالة	1%	0.50%	/	1.50%
المجموع	25%	9%	0.50%	34.50%

Source : (Ministère du Travail, 2021)

من خلال قراءتنا للجدول أعلاه نلاحظ بأن نسبة الاشتراك في صندوق الضمان الاجتماعي للعمال الأجراء (**CNAS**) المخصصة لتغطية حوادث العمل والأمراض المهنية تقدر بـ 1.25% من الأجر الخاضع للاشتراك أي ما يعادل نسبة 3.62% من المعدل الإجمالي للاشتراك والمقدر بـ 34.5%، ما يجعل هذه النسبة ضعيفة مقارنة بحجم الأداءات المدفوعة لتغطية هذه المخاطر اجتماعيا، خاصة في ظل ثبات هذه النسبة والتزايد المستمر لحوادث العمل والأمراض المهنية كما سبق الإشارة له في الجدول رقم (3) أعلاه، ولقياس الأثر المالي لهذه المخاطر على التوازن المالي لصندوق (**CNAS**) سنستخدم معدل الكارثية أو الخسارة ومعدل صافي التكلفة التشغيلية، بحيث (أبو بكر، 2011، صفحة 111):

معدل الخسارة: $\frac{\text{الأداءات المدفوعة}}{\text{الاشتراكات المحصلة}}$ بحيث النسبة النمطية للتوازن في حدود 100%
معدل صافي التكلفة التشغيلية: $\frac{\text{المصاريف التشغيلية}}{\text{الاشتراكات المحصلة}}$ بحيث النسبة النمطية للتوازن في حدود 100%

حيث أي زيادة عن نسبة 100% لهذين المؤشرين تدل على عدم متانة وتوازن المركز المالي للمحفظة التأمينية، كون التكلفة التقنية للخطر والتكلفة التشغيلية اللاحقة به تفوق مقدار الإيراد المحصل في شكل اشتراكات أو أقساط نظير التأمين عليه، بالتطبيق العددي على المعادلتين نجد:

الجدول رقم (5): معدل الخسارة ومعدل صافي التكلفة لحفظة حوادث العمل والأمراض المهنية على مستوى صندوق (CNAS) للفترة 2011–2017

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
أداءات ATMP	17367672	19394887	21853683	24457806	25625569	27257848	26839923
اشتراكات ATMP	13252810	17154313	15387771	15897480	16737063	16941326	16984380
معدل الخسارة	131	113	142	153	153	160	158
المصاريف التشغيلية	35888318	33193082	44690994	52277401	54723908	50087668	50667189
معدل صافي التكلفة	270	193	290	328	326	295	298

Source : (Office National des Statistiques, 2017)

الملاحظ من الجدول أن نتائج معدل الخسارة (معدل الكارثية) وكذلك معدل صافي التكلفة التشغيلية المحسوبة طيلة فترة الدراسة الممتدة من سنة 2011 إلى سنة 2017 قد تجاوزت نسبة 100% كنسبة نمطية لكلا المؤشرين على الترتيب، بحيث زاد حجم الأداءات المدفوعة عن حجم الاشتراكات المحصلة بمعدل +40% في المتوسط، كما زاد حجم المصاريف التشغيلية المرتبطة بتسوية هذه الأداءات بمعدل +185% في المتوسط عن حجم الاشتراكات المحصلة، ما يدل على حالة عدم التوزان التقني والمالي للمحفظة التأمينية لفرع حوادث العمل والأمراض المهنية، وينعكس سلبا على التوازن المالي الكلي لصندوق الضمان الاجتماعي (CNAS) على المدى القصير واحتمالية عجزه المالي على المدى المتوسط والبعيد، وهذا بسبب عدم كفاية معدل التسعير (معدل تغطية الخطر) والذي يقدر حاليا بـ 1.25 % من الأجر الخاضع للاشتراك القانوني، وعدم تناسبه اكتواريا وشدة تفاقم وتكرار عدد الحالات المصرح والمتكفل بها من حوادث عمل وأمراض مهنية، خاصة تلك العطل المرضية المفتعلة من قبل المؤمن له، وما ينجم عنها من تكلفة اقتصادية مباشرة في شكل أداءات نقدية، وغير مباشرة في شكل مصاريف تشغيلية (أجور مستخدمي القطاع، الوسائل،...الخ) يتحمل عبئها قطاع الضمان الاجتماعي، وهذا لاستثناء بعض المخاطر مثل الخطر النفسي الاجتماعي من جملة المخاطر المضمونة اجتماعيا في الجزائر.

4. استراتيجية ضمان المخاطر النفسية الاجتماعية في الجزائر

إن وضع استراتيجية وطنية لتغطية المخاطر النفسية الاجتماعية وتأمينها من قبل قطاع الضمان الاجتماعي في الجزائر مع حفظ توازنه المالي واستدامته على المدى البعيد، يتطلب تفعيل المساهمة التشاركية الاجتماعية بين المؤمن لهم اجتماعيا وصناديق الضمان الاجتماعي، وبين هذه الأخيرة والأطراف الخارجية ذات المصلحة معها (الهيئات التنظيمية والوقائية، النقابات العمالية، مؤسسات القطاع الاقتصادي، المستشفيات والهياكل الطبية، الصيادلة والأطباء، الدولة)، بالإضافة إلى تبني نظرية الرسملة للأرصدة المالية والاستثمار المشترك بين مختلف الأطراف ذات الصلة، وعليه سنركز في هذا المحور على ثلاث نقاط أساسية وهي:

1.4 الخطوات التمهيدية لضمان المخاطر النفسية الاجتماعية في الجزائر:

كمرحلة أولية تمهيدية لإدراج المخاطر النفسية الاجتماعية ضمن قائمة المخاطر المهنية المضمونة في الجزائر، وكتوعية بشدة خطورتها ضمن المحيط المؤسساتي الاقتصادي وجب:

- إنشاء مرصد وطني للمخاطر المهنية في الجزائر تناط له مهام الرقابة والمتابعة لشروط السلامة والوقاية في محيط العمل وتحديد المخاطر المؤثرة عليه، ودرجة تكرارها وتفاقمها وإعداد تقارير تفصيلية دورية عنها، وتجميع إحصائيات عنها؛

- تفعيل التكامل بين هذا المرصد والهيئات الأخرى: الديوان الوطني للإحصاء، وزارة الصحة، وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، النقابات العمالية، المؤسسات الاقتصادية؛

- توسيع نطاق صلاحيات كل من المفتشية العامة للعمل، اللجان المتساوية الأعضاء ومندوبي الوقاية الصحية والأمن، مصالح الوقاية والأمن على مستوى المؤسسات، مصالح طب العمل، لتشمل المساهمة في تحديد وضبط المخاطر المهنية الجديدة والمتجددة الممكنة والتي تؤثر على صحة العامل الجسدية والعقلية بما فيها المخاطر النفسية الاجتماعية؛

- مراجعة القواعد العامة للحماية التي تطبق لحفظ الصحة والأمن في أماكن العمل وتفعيل طب العمل في الوسط المهني لكي تأخذ بعض المخاطر المتجددة كالخطر النفسي الاجتماعي نصيبها من المعاينة والتكفل العلاجي اللازم؛

- تكثيف الحملات التحسيسية وتبني فلسفة المخاطر النفسية الاجتماعية على مستوى هياكل منظومة الضمان الاجتماعي، القطاع الصحي والمؤسسة الاقتصادية الجزائرية؛

- إعادة مراجعة قائمة المخاطر المضمونة من قبل منظومة الضمان الاجتماعي في الجزائر وإدراج الخطر النفسي الاجتماعي ضمنها وجعلها قائمة مرنة قابلة للمراجعة والتحيين بين الفترة والأخرى؛

- إعادة النظر في معدلات تغطية المخاطر خاصة المخاطر المهنية من خلال إعادة النظر في معدلات الاشتراك في الضمان الاجتماعي للعمال الأجراء وغير الأجراء؛

- تفعيل دور العلوم الرياضية وخاصة الاكتواريا على مستوى منظومة الضمان الاجتماعي قصد التحكم الجيد في المخاطر ودراستها بطرق علمية دقيقة بهدف ضبط تسعيرها وحدود تغطيتها ومبالغ تعويضها.

2.4 المقترح الانتقالي لتطوير استراتيجية تغطية المخاطر المهنية المتجددة من قبل قطاع الضمان الاجتماعي في الجزائر واستدامة توازنه المالي:

إن التجسيد الميداني للخطوات السابقة وتجسيد التكاملات المؤسساتية الداخلية والخارجية وإعادة توازن الأدوار والمصالح، سيؤدي إلى تفعيل الاستراتيجية الوطنية لتغطية المخاطر المهنية الجديدة والمتجددة بما فيها المخاطر النفسية الاجتماعية من قبل قطاع الضمان الاجتماعي في الجزائر دون التأثير على توازنه كما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل رقم (3): استراتيجية تغطية المخاطر النفسية الاجتماعية من قبل قطاع الضمان الاجتماعي في الجزائر في ظل استدامة التوازن المالي

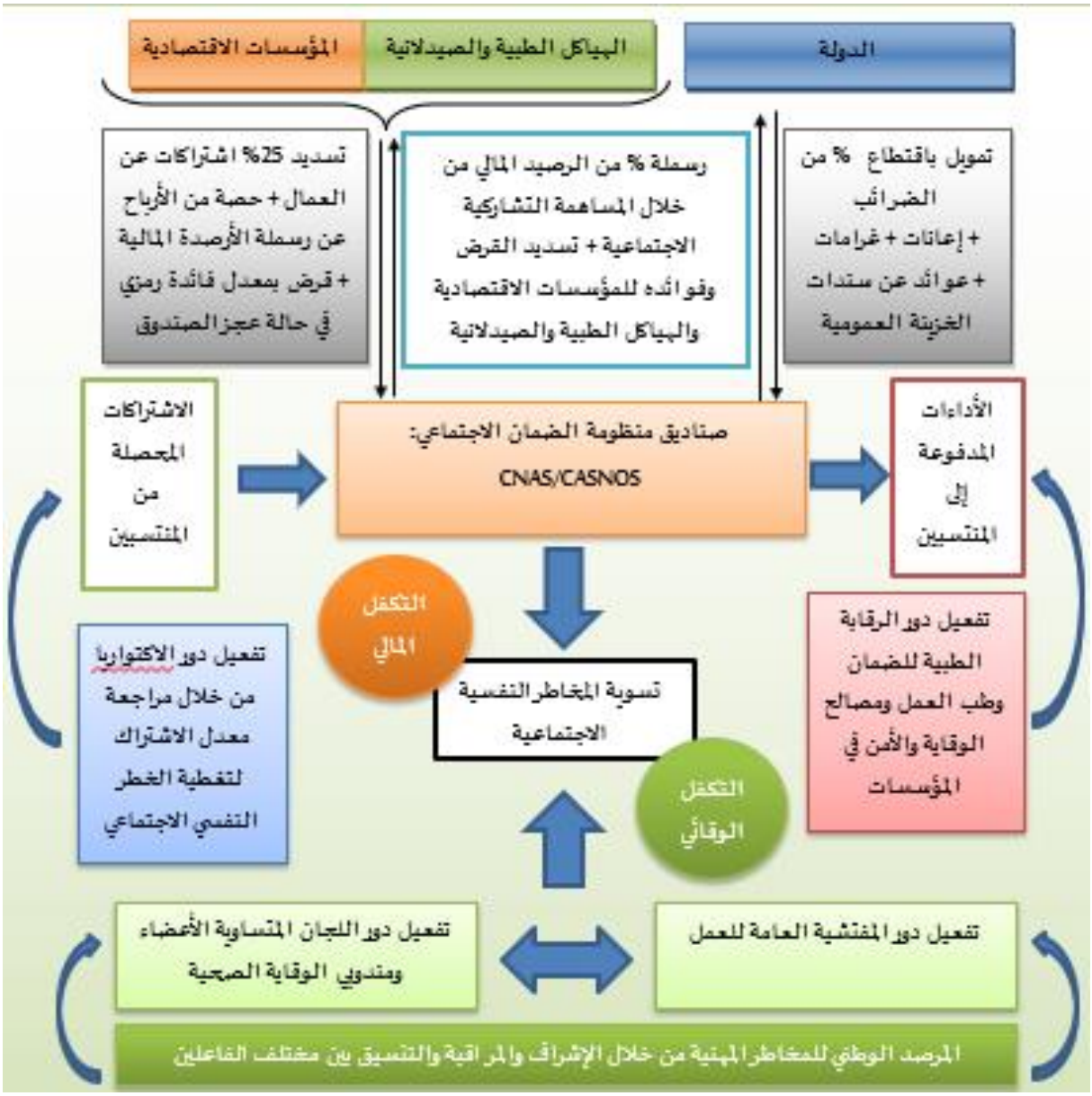

المصدر: من إعداد الباحث.

3.4 الآثار الايجابية المنتظرة من استراتيجية ضمان المخاطر النفسية الاجتماعية في الجزائر:

إن وضع استراتيجية وطنية جديدة لضمان المخاطر المهنية الجديدة والمتجددة مثل الخطر النفسي الاجتماعي من خلال تطوير قطاع الضمان الاجتماعي واستدامة توازنه المالي، سوف يؤدي إلى تحقيق مجموعة من الآثار الايجابية نذكر منها ما يلي:

- تبني فلسفة المخاطر النفسية الاجتماعية ضمن الإطار القانوني والتنظيمي، والمهني من خلال إعادة توازن الأدوار والصلاحيات لكل من المرصد الوطني للمخاطر المهنية ومنظومة الضمان الاجتماعي والهيئات الفاعلة الأخرى؛

- إعادة التوازن المتعلق بتجانس الأخطار الاجتماعية من خلال إعادة النظر في قائمة المخاطر المضمونة اجتماعيا وتحيينها بصفة دورية بناء على معطيات المرصد الوطني للمخاطر المهنية؛

- إعادة التوازن على مستوى الهيكل المؤسسي الخارجي وجميع الأطراف ذات الصلة في سبيل التحكم في المخاطر المهنية وتعزيز مستويات الحماية الاجتماعية للعمال؛

- إعادة التوازن على مستوى الهيكل المؤسسي الداخلي لمنظومة الضمان الاجتماعي، من خلال ترقية دور منظومة الضمان الاجتماعي، والرفع من كفاءتها التشغيلية والتقليص التدريجي النسبي لمصاريفها التشغيلية على المدى المتوسط والبعيد؛

- إعادة التوازن المرتبط بكفاءة إدارة الوضعية المالية للمنظومة من خلال تعزيز دور الوظيفة الاكتوارية ضمن هيكلها التنظيمي لتحديد الاشتراكات اللازمة لتغطية هذا النوع من المخاطر، بالإضافة إلى تحقيق عوائد مالية مزدوجة نتيجة النشاط الاستثماري المباشر ونشاط المساهمة التشاركية على مستوى المؤسسات الاقتصادية والهياكل الطبية والصيدلانية؛

- إعادة التوازن المتعلق بتقليص العجز المالي المحتمل لمنظومة الضمان الاجتماعي، من خلال تدفق عوائد المساهمة وإيجاد بديل لتمويل عجز الصندوق من خلال القرض المرتبط بمعدل الفائدة الرمزي، والممنوح من طرف المؤسسات الاقتصادية في إطار المساهمة التشاركية الاجتماعية.

5. الخلاصة:

حاولنا من خلال هذه الورقة تسليط الضوء على إشكالية المخاطر النفسية الاجتماعية وأثرها على التوازن المالي لقطاع الضمان الاجتماعي في الجزائر، أين تم الاعتماد على بعض الإحصائيات والمؤشرات النمطية لقياس هذا الأثر والحكم على التوازن المالي للقطاع، لنتوصل في الأخير وبعد المعالجة والتحليل إلى جملة النتائج التالية:

- إن الوضع الحالي لقطاع الضمان الاجتماعي وبالرغم من جملة الإصلاحات المنتهجة، يبقى رهن إشكالية المخاطر المهنية الجديدة والمتجددة كالخطر النفسي الاجتماعي وما ينجم عنها من تكلفة اقتصادية إضافية؛

- إن ثبات نسب الاشتراك الحالي في خدمات الضمان الاجتماعي وعدم كفاية معدلات تسعيره لتغطية المخاطر التي هي في تزايد مستمر، من شأنه أن يهدد استدامة التوازن المالي للمنظومة على المدى المتوسط والبعيد؛

- هناك اختلال كبير في التوازن بين الهيكل المؤسسي لمنظومة الضمان الاجتماعي والمحيط الاقتصادي بالجزائر، خاصة من ناحية التكامل بينهما في وضع استراتيجية وطنية للتحكم في المخاطر المهنية الجديدة والمتجددة كالخطر النفسي الاجتماعي؛

- وجوب استحداث هيئات وطنية جديدة تناط لها مهمة الإشراف والتنظيم والوقاية من المخاطر المهنية، وضرورة مشاركة مؤسسات القطاع الاقتصادي والصحي بالجزائر في تحمل تبعات الخطر النفسي الاجتماعي مع منظومة الضمان الاجتماعي في إطار تفعيل المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الاقتصادية والهياكل الصحية؛

- إن رسملة الأرصدة المالية لمنظومة الضمان الاجتماعي والاستثمار المتبادل للأرباح والعوائد المتحققة، سيساهم حتما في تطوير تكامل العلاقات التشاركية بين المنظومة ومحيطها، وسيرفع من قدراتها المالية، وسيضمن توازنها على المدى البعيد؛

- إن المقترح الانتقالي لتطوير استراتيجية ضمان المخاطر النفسية الاجتماعية من قبل منظومة الضمان الاجتماعي في الجزائر من شأنه ضبط صلاحيات صناديق منظومة الضمان الاجتماعي الجزائرية، وتحديد مهامها وحصرها، وترشيد نفقاتها التشغيلية.

6.الإحالات والمراجع:

- عيد أحمد أبو بكر. (2011). إدارة أخطار شركات التأمين. عمان، الأردن: دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع.

- عيد أحمد أبو بكر، و وليد إسماعيل السيفو. (2009). إدارة الخطر والتأمين. عمان، الأردن: دار اليازوري.

- مصطفى عومرية، و الجيلالي بن عبو. (2017). إدارة المخاطر النفسية والاجتماعية في المؤسسة الجزائرية: دراسة حالة العاملين بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بمعسكر. (جامعة الجزائر3، المحرر) مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، 6(2)، 801-822.

- ممدوح حمزة أحمد، و ناهد عبد الحميد. (2003). إدارة الخطر والتأمين. القاهرة، مصر: كلية التجارة.

- هاني جراع إرتيمه، و سامر محمد عكور. (2010). إدارة الخطر والتأمين منظور إداري كمي وإسلامي. عمان، الأردن: دار حامد.

- ويزة أوبراهم ، و حمو بوظريفة . (جوان, 2020). تشخيص المخاطر النفسية الاجتماعية في المؤسسة الوطنية سونطراك فرع تكرير البترول سكيكدة. مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية، 11(1)، 208-232.

- Ministère du Travai, de l'Emploi et de la Sécurité Sociale.(2021).POLITIQUE NATIONALE ET LÉGISLATION DE LA SÉCURITÉ SOCIALE تم الاسترداد من Ministère du Travail , de l'Emploi et de la Sécurité Sociale: https://www.mtess.gov.dz/fr/politique-nationale-et-legislation-de-la-securite-sociale/

- EU-OSHA EU-OSHA .(2021 ,6 1) .Psychosocial risks and stress at work تم الاسترداد من EU-OSHA is the European Union information agency for occupational safety and health: https://osha.europa.eu/en

- La Direction de l'animation de la recherche des études et des statistiques (Dares) .(2016) .Enquete conditions de travail-risques psychosociaux .france: Dares.

- loic lerouge .(2014) .Contribution à l'étude juridique des risques .france: université de bordeaux.

- ONS Office National des Statistiques .(2017) .Annuaire statistique de l'Algérie N°35 .l'Algerie: Office National des Statistiques تم الاسترداد من .https://www.ons.dz/spip.php?rubrique289

- Tarik Chakor .(2013) .les pratiques des consultants dans la gestion des risques psychosociaux au travail .aix marseille université: laboratoire d'économie et de sociologie du travail CNRS,UMR 7317.